

مؤتمر الولايات المتحدة والشرق الأوسط

**مُنظّم من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ومعهد المشروع الأميركي
في واشنطن**

30 آذار - 2 نيسان 2007

منتجع ماريوت وادي الأردن، البحر الميت

لطالما كان الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط موضوع نقاش ساخن بين المثقفين والسياسيين والصحافيين في المنطقة. ولكن على الرغم من عقد الكثير من المؤتمرات في جميع أنحاء العالم العربي حول العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، إلا أنها لم تطرق، بصورة كافية إلى آراء الأميركيين الذين يمثلون وجهة نظر المحافظين الجدد المؤثرين (يفضل البعض لقب "الريغانيين"). وقد تم تنظيم هذا المؤتمر بهدف إقامة حوار بين المحللين العرب والأميركيين من جميع ألوان الطيف السياسي، مع إيلاء اهتمام خاص بضمان تمثيل وجهات نظر المحافظين الجدد.

والموضوع الرئيسي الذي بُرِزَ من مختلف النقاشات هو تميز نهج إدارة بوش، أو عدم تميزه، في الشرق الأوسط، وهو ما تم تناوله في القسم الأول من هذا التقرير. أما القسم الثاني من التقرير، فيتناول بالتحديد القضايا الإقليمية الحالية التي تمت مناقشتها خلال المؤتمر، وهي العداء لأمريكا في الشرق الأوسط، والآفاق المستقبلية للعراق، والدور الإقليمي المتغير لإيران، وأخيراً الدمقروطية.

سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: الاستمرارية مقابل التغيير

لقد تبيّن أن موضع مدى اختلاف سياسة إدارة بوش تجاه الشرق الأوسط عن سياسة الإدارات الأميركيّة السابقة مثير للنزاع إلى حد كبير، ربما لأنّ حجة الاستمرارية تعني ضمناً أن هذا النهج مستدام.

وقد بدأ راؤول مارك غيريشت، من معهد المشروع الأميركي، النقاش قائلاً إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط "ليست جديدة تحت رئاسة بوش"، بل ثابتة بصورة عامة منذ السبعينيات. فهو يقول إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط لن تتغيّر، بصورة كبيرة، في المستقبل القريب، لأن هناك إجماعاً بين الحزبين على بنددين رئيسيين مما يوصف عادة بأنه نهج المحافظين الجدد" تجاه السياسة الخارجية، وهما: استخدام القوة العسكرية، ودعم الدمقروطية. وفي الواقع، يعترض غيريشت على استخدام لقب "المحافظين الجدد" لوصف هذه السياسات، مشيراً إلى تأييد الكثير من الديمقراطيين للحرب على العراق. ويلمح أن "الريغانيين" قد يكونون لقباً أفضل، مع أنه أيضاً لا يمثل الواقع تماماً.

وعلى العكس من ذلك، يرى المشاركون من المنطقة أن هناك تغييرات كبيرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة بوش. ووفقاً للتصور العام، تتسم سياسة الشرق الأوسط تحت إدارة بوش بانفرادية متزايدة، وانعدام الاهتمام بعدم استقرار المنطقة. وأكد المشاركون من المنطقة، وكذلك عدد كبير من المشاركون الأميركيين "اليساريين"، أن سياسة استخدام القوة العسكرية في المنطقة ليست سياسة مستدامة، وذلك لسبعين، هما

المعارضة الشعبية الداخلية في الولايات المتحدة أولاً، وتأثير مثل هذا التدخل في المنطقة الذي بدأ بالظهور المتمثل في تقويض استقرارها.

حجة الاستمرارية

استخدام القوة العسكرية: وفقاً لغيريشت، فإن الولايات المتحدة في حالة حرب دائمة في الشرق الأوسط منذ السبعينيات، ومن غير المحتمل أن يتغير هذا، حتى لو خسرت أمريكا الحرب في العراق. وبشّه غيريشت ذلك بالحرب الفيتنامية التي أعقبتها فترة قصيرة فقط من الانعزالية المتّبعة بتجدد التدخل العسكري الأجنبي، وذلك على الرغم من عدم شعبية الحرب وفشلها في النهاية.

ولا يتوقع غيريشت أن يتم "أوربة" السياسة الأمريكية (الأوربة بمعنى الاعتقاد بأن استخدام القوة العسكرية غير أخلاقي، وبمعنى ضمناً، الاعتراف بفشل السياسة الخارجية). ويقول إنه على الرغم من خيبة الأمل من تجربة الولايات المتحدة في العراق، إلا أن الموقف "الأوروبي" من استخدام القوة العسكرية ما يزال غير شائع، إذ لم يرسخ بصورة عميقه في الولايات المتحدة. ويورد غيريشت أدلة مستنبطة تشير إلى أن الشعب الأمريكي بصورة عامة، ما يزال يؤيد الغارة الإسرائيليّة على العراق عام 1981، في حين تنقسم آراء الشعب البريطاني حول هذه القضية، أما الفرنسيون والألمان، فيرفضونها من الأساس.

ترويج الديمقراطية: يجادل غيريشت بالقول إنه على الرغم من أن ترويج الديمقراطية نهج أساسى لسياسة بوش في الشرق الأوسط أكثر مما هو بالنسبة لسياسة الإدارات الأخرى، إلا أنه نهج راسخ في السياسة الأمريكية طالما تم تبنيه في مناطق أخرى من العالم. ولم يتم انتهاج هذه السياسة في الشرق الأوسط في الماضي بسبب عدم الاستقرار السائد فيها وخطر الأصولية، إلا أن غيريشت يقول إن هذا الأمر قد تغير الآن بصورة لا رجعة فيها، ويشير إلى أن الحزبين الآن يدعمان الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ويؤكد غيريشت أن مشكّلي الرأي العام في واشنطن يعتبرون الأنظمة الاستبدادية في المنطقة غير شرعية، ويتبنون وجهة النظر القائلة إن "بن لادن لم يكن مخطئاً حين قال ان الأنظمة الاستبدادية جزء من مشكلة المنطقة". علاوة على ذلك، فإن الفكرة المهيمنة سابقاً والقائلة إن النخبة المستنيرة قادرة على تمهيد الطريق للتغيير والافتتاح الديمقراطي في المنطقة، كما في حالة أتاتورك في تركيا، لم تعد تحظى بالشعبية في واشنطن. ووفقاً للتصور العام، لم يعد هذا النموذج قابلاً للتطبيق على الشرق الأوسط مع الأحداث التي وقعت مؤخراً في تركيا وتحدى حتى فكرة التمييز والاختلاف التركي.

ويؤكد غيريشت أيضاً أهمية فهم الطبيعة الخطابية التي تغلب على دعم بوش للديمقراطية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، لم يتبع سياسة لي الذراع في ترويجه للانفتاح الديمقراطي في مصر. وعلى أية حال، فهو يقول إن فن الخطابة مهم. وتجاوز الترويج الأمريكي للديمقراطية في أي دولة لحدود الخطابة يعتمد على طبيعة تلك الدولة والنظام القائم فيها، ولكن حتى في حالة دولة مثل الباكستان، سيكون هناك اتجاه نحو دفع مسيرة الديمقراطية. ويشير غيريشت إلى أن نقطة الجدل الرئيسية في واشنطن اليوم حول سياسة الديمقرطة هي كيفية الحفاظ على تحالفات مفيدة مع حكومات استبدادية صدقة دون إعادة العلاقات الحميمة مع الديكتاتوريين. ويتوقع غيريشت أن تعارض هدفي هذه السياسة يوحى بأن السياسة المستقبلية قد تتصرف بالتفاق والتناقض، ولكن سيكون هناك اتجاه عام نحو دفع الانفتاح الديمقراطي.

حجة التغيير

وفي المقابل، عبر عدد من المشاركين عن وجهة النظر القائلة إن هناك تغييرات كبيرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط تحت إدارة بуш، وأن هذه التغييرات غير مستدامة.

ويقول جمال سلطان، من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بمصر، إن الخصائص المميزة للشرق الأوسط منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية هي عدم الاستقرار الإقليمي وعجز الدول الضعيفة عن التعامل مع عدم الاستقرار هذا. ويسبب هشاشة المنطقة، يؤكد سلطان أن السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ركزت تاريخياً على المساعدة على تقوية الدول ‘بصورة مضللة أحياناً’ من أجل الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ويقارن هذا بسياسة الولايات المتحدة الحالية في المنطقة التي يقول إنها بمثابة قوة مزعزعة للاستقرار.

بالإضافة إلى ذلك، يقول سلطان أن هناك ثلاثة مصادر رئيسية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: فأولاً، هناك قضية عدم شرعية الدولة. وثانياً، هناك قضية أزمة الهوية والتوتر بين الهوية دون القومية، والقومية، وفوق القومية، في المنطقة. وتهدد هاتان القضيتان الاستقرار الإقليمي؛ لأنهما تضعفان الدول القومية في المنطقة. والعامل الثالث الذي يسهم في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط هو علاقة المنطقة مع القوى الدولية المهيمنة: مثل الولايات المتحدة، وإسرائيل، وإيران، وبصورة خاصة فيما إذا كان ينبغي على أطراف أخرى في المنطقة التعامل مع هذه القوى من خلال الاندماج أو المواجهة.

ويقول سلطان إن هناك استجابتين رئيسيتين لمصادر عدم الاستقرار هذه. فمن جهة، تمثل الاستجابة المعتدلة بمحاولة الحفاظ على الحالة الراهنة للدول القومية الضعيفة. ومن جهة أخرى، تركز الاستجابة المتطرفة على إيجاد هوية إقليمية لحل هذه القضايا. ويجادل سلطان بالقول إنه مع استمرار تفسخ الدول القومية الإقليمية في الشرق الأوسط، وتزايد عدد الدول الفاشلة مثل: الصومال، وربما السودان، ازدادت صعوبة تبني الخيار المعتدل. وعلى

الرغم من أن تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة قد يشير إلى ضرورة التعامل مع المنطقة بحذر أكبر، إلا أن سلطان يؤكد أن نهج إدارة بوش يسير في الاتجاه المعاكس. فبدلاً من العمل باتجاه تقوية الدول القومية في الشرق الأوسط، زعزعت الإدارة الاستقرار في دولة مهمة على الصعيد الاستراتيجي من خلال استخدامها "المتهور" للقوة العسكرية في العراق.

ويقول سلطان إن العمل العسكري الأمريكي في العراق جعل من تبني الخيار المعتدل أكثر صعوبة لأنه كان من العوامل التي ساهمت في تفسخ نظام الدول في المنطقة. ويضيف أن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في العراق شجعت على "ازدهار القوى المتطرفة في المنطقة". ويشير إلى أن للعمل العسكري في العراق آثاراً ضارة خاصة بسبب الأهمية الاستراتيجية للعراق بوصفه قوة موازنة لإيران، ومنطقة عازلة بين إيران وقلب الشرق الأوسط.

ويوحى كل هذا بأنه لا بد من تقوية الدول والأنظمة الإقليمية من أجل تحقيق أنظمة مستقرة ومعتدلة في الشرق الأوسط. ويقول سلطان إن السياسات الرامية إلى ترويج الديمقراطية قد تسهم بتقوية نظام الدولة، لأن الدمقراطية تساعد على معالجة مشكلة عدم شرعية دول الشرق الأوسط أحد مصادر عدم الاستقرار الرئيسية الثلاثة في المنطقة. إلا أنه يؤكد أن هذا يتطلب إحراز تقدم حقيقي تجاه الدمقراطية بدلاً من مجرد التسند بالكلام.

وطرح خليل الشقافي، من المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وجهة نظر مماثلة حول التغيرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. ويقارن الشقافي نهج "تحقيق التوازن الإقليمي" الذي تنتهجه الولايات المتحدة في المنطقة الذي ساد من الخمسينيات حتى أوائل التسعينيات، بنهج "التدخل المباشر" أو "المحافظين الجدد" الذي ساد منذ ذلك الحين حتى الآن. ويقول الشقافي إن النهج الأخير غير مستدام لسبعين:

أولاً، يقول إنه سرعان ما سيتم التخلّي عن هذا النهج حين يتضح أن تغيير النظام سيؤدي حتماً إلى التطرف الإسلامي في الشرق الأوسط العربي، لأن الإسلاميين حالياً قادرون على تعبئة الجماهير العربية بطريقة لا تقدر عليها أي حركة سياسية أخرى. ويدعو الشقافي بدلاً من ذلك إلى تبني شكل معدّل وتدرجي من تحقيق التوازن الإقليمي يهدف إلى إيجاد أنظمة مستقرة ومعتدلة وشرعية في المنطقة. ويتضمن هذا وجود نهج تدريجي وشمولي للتحرير السياسي يتبنى مفهوماً واسعاً للديمقراطية. ويقول إنه من المهم، بصورة خاصة، ضمان شمولية النظام السياسي، أي دمج الأطراف المستبعدة في العملية السياسية، بمن فيهم النساء، وإقامة الحاكمة الرشيدة في المنطقة. ويؤكد أن هذا لن يضفي الشرعية على الأنظمة في المنطقة فحسب، بل سيشجع كذلك على ظهور أنظمة معتدلة. ويضيف أيضاً أن جهود حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالغة الأهمية للاستراتيجية التدريجية في تحقيق التوازن الإقليمي، إذ إن حل هذا الصراع ضروري من أجل إقامة نظام إقليمي معتدل وشرعي. وفي الواقع، أكد العديد من المشاركين من المنطقة على أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أمر أساسي من أجل إقامة نظام إقليمي مستقر. وأكد جمال خاشقجي، الصحافي السعودي المشهور بتأييده للديمقراطية، أنه دون إيجاد حل لهذا الصراع، لن يسمح الرأي العام

العربي للقادة أبداً بدمج إسرائيل في النظام الإقليمي أو حتى التعاون علينا مع إسرائيل حول القضايا موضع الاهتمام الإقليمي.

وثانياً، يقول الشقاقي إن نهج التدخل المباشر ليس مستداماً بالنسبة للسياسيين في الولايات المتحدة لأسباب سياسية داخلية. ويتفق فيليب غوردن، من معهد بروكينغز، مع وجهة النظر الأخيرة، اي يقول إن التأييد السياسي في البداية لحربي أفغانستان والعراق كان نتاج سياق وطني معين في المرحلة التي تلت مباشرة أحداث التاسع من أيلول (سبتمبر) في الولايات المتحدة؛ وهو سياق شعر فيه الأميركيون أنهم ضعفاء بصورة غير معناده وأقوياء بصورة استثنائية، أي معرضين للخطر وقدرين على فعل شيء حيال ذلك. ويجادل غوردون بالقول إن العوامل التي أوجدت هذا السياق (رد الفعل العاطفي الشعبي على أحداث 11/9، والفائض المالي للحكومي، والتباول بإمكانية تغيير الشرق الأوسط) قد تبدلت الآن وأفسحت الطريق أمام تشكيل بيئه أصبح فيها كلا الطرفين السياسيين، والشعب بصورة عامة، أقل استعداداً بكثير للقبول بـ(كارثة) عسكرية في الشرق الأوسط.

مستقبل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

واستنتج غيريشت بالقول إنه ليس هناك تغير نموذجي في نهج الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط تحت إدارة بوش، بل تغير في درجة استعداد الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية والدفع باتجاه الدمقرطة في الشرق الأوسط. وبصورة مماثلة، أكد فريد كاغان، وهو أيضاً من معهد المشروع الأميركي، أن سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط لن تتغير على المدى الطويل، حيث أنها قائمة على مصالح استراتيجية وليس على أيديولوجية معينة أو ضغط من جماعات المصالح الخاصة.

وبصورة أكثر تحديداً، يقول غيريشت إن سياسة الولايات المتحدة تتحدد من خلال تطور الأحداث في المنطقة وفي الولايات المتحدة. ويصف أحداث 11/9 بأنها نقطة تحول في علاقات الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط استلزمت تعزيز الخيارات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية. ويتوقع إن تظل الولايات المتحدة راسخة في المنطقة ومستعدة لاستخدام القوة العسكرية. ويضيف بالقول أنه قد تكون هناك فترة قصيرة من الانعزالية في حال خسرت الولايات المتحدة حرب العراق، إلا أنها سرعان ما ستعود للتدخل العسكري، حتى تحت إدارة ديمقراطية.

إلا أن مصطفى حمارنة، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الأردن، يفتّد وجهة نظر غيريشت وكاغان القائلة إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ليست مدفوعة أيديولوجيا. فقد قال حمارنة إنه في حين أنه لا شك أن

صانع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة يعتبرون أن المخاوف الواقعية الاستراتيجية، لا الأيديولوجية، هي التي تشكل خياراتهم المتعلقة بالسياسة، إلا أن الفرق بين المخاوف الاستراتيجية والأيديولوجية غير واضح المعالم. وأضاف أن أيديولوجية المحافظين الجدد هي بمثابة عدسة مشوهة يرى من خلالها صانع السياسة المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، كان للفكرة القائلة إن هناك عداء إسلامياً عميقاً الجذور تجاه الغرب نابع من الصراع الذي دام قرناً كاملاً بين الإسلام والنصرانية مثل هذا التأثير المشوه. ومع أن هذه الفكرة غنية بالمعاني الإيديولوجية ومشيرة للنزاع، ولكن ما يتضح من خلال قراءة أدبيات المحافظين الجدد عن الخطر الإيراني هو أن تقبل هذه الفكرة لعب دوراً هاماً في صياغة فكرة عن إيران بوصفها تشكل تهديداً وجودياً على الولايات المتحدة ليس من المحمول التخلص منه عن طريق الدبلوماسية.

وتحليل حمارنة يعني ضمناً أن هناك مدى أكبر للتغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط من ذلك الذي أشار إليه تحليل كاغان وغيره. وفي الواقع، يقول سلطان وغوردون إنه يمكن بالفعل ملاحظة بعض التغييرات في سياسة الولايات المتحدة. فسلطان يشير إلى التحرك الأمريكي المتزايد نحو التعددية، وبخاصة مع الشركاء المعتدلين، مع أنه يعترف أن هذا التحرك ما زال متحفظاً ومتراجعاً. ويشير غوردون كذلك إلى التحرك باتجاه نهج أكثر ديمقراطية في التعامل مع إيران. ويشير كلاهما إلى تشديد إدارة بوش مؤخراً على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية باعتبارها دلالة على التغيير. ومن المثير للاهتمام أنه حتى غيره يقر بأنه إذا تدهور الوضع في العراق بصورة كبيرة، قد يكون هناك تحرك عكسي تجاه النهج التقليدي للسعودية ومصر بوصفهما مرتزقان معتدلة في المنطقة.

القضايا الإقليمية الحالية

العداء لأمريكا في الشرق الأوسط

لاقى انتشار التصورات السلبية عن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكثير من الاهتمام من جانب المحللين في أمريكا والشرق الأوسط على حد سواء. وقد ناقشت هذه الجلسة طبيعة العداء لأمريكا في الشرق الأوسط، بهدف تقييم آثارها على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

يقول محمد المصري، من مركز الدراسات الاستراتيجية، إن الأدلة التجريبية من استطلاعات الرأي التي تم إجراؤها في كل أنحاء الشرق الأوسط توحّي أن مشاعر العداء لأمريكا في المنطقة تستند إلى التقييمات السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، لا إلى أسس اجتماعية أو ثقافية. ويقوّض هذا الفكر القائلة إن العرب يعتبرون أنفسهم في "تصادم حضارات" مع الغرب. ويجادل المصري بالقول إن نتائج عدد من الدراسات تشير إلى أن مشاعر العداء لأمريكا في المنطقة لا تنبع من النفور من الممارسات أو القيم الثقافية الغربية. فعلى سبيل المثال، وجد مسح

نفذه مركز الدراسات الإستراتيجية في الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2004 أن لدى أغلبية كبيرة من المستجيبين تصوراً إيجابياً عن فرنسا. وفي المقابل، كان لدى أغلبية كبيرة من المستجيبين تصور سلبي عن المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وهذه النتائج مثيرة للاهتمام بصورة خاصة، بالنظر إلى أنه تم إجراء هذا المسح في الفترة التي تأجج فيها الجدل حول منع الحجاب في المدارس الفرنسية.

علاوة على ذلك، أشار المصري إلى أن استطلاعات الرأي التي تم إجراؤها من قبل هيئة الإذاعة البريطانية BBC وجدت أن العرب الذين سئلوا مباشرة عن العلاقة بين الثقافتين الإسلامية والغربية كانوا يميلون إلى الرأي القائل إنه من الممكن إيجاد أرضية مشتركة، أكثر من وجهة النظر القائلة باحتمالية الصراع العنيف. بالإضافة إلى هذا، تعتقد غالبيات واضحة في جميع الدول العربية التي شملتها المسوحات (مصر، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة) أن التوتر بين الإسلام والغرب ناشئ عن النزاعات بشأن السلطة والمصالح السياسية أكثر مما هو ناشئ عن اختلافات الدين والثقافة.

ولعل الأهم من هذا هو إن المصري يقول أن المواقف السلبية تجاه الولايات المتحدة تتلاشى ‘بصورة عامة’ حين يطلب من المستجيبين تقييم جوانب معينة من الثقافة الأمريكية أو النظام الأمريكي. فعلى سبيل المثال، في استطلاع الرأي المذكور أعلاه الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية، اعتبرت الولايات المتحدة، بشكل عام، مجتمعاً ديمقراطياً قائماً على نظام عادل ونزيه يكفل المساواة بين الجنسين، وباحترام حقوق الأقليات، ويتمتع بمصداقية إعلامية كبيرة. علاوة على ذلك، فإنه وبالمقارنة مع المملكة المتحدة وفرنسا، اختيرت الولايات المتحدة بوصفها الدولة التي يفضل المستجيبون الهجرة إليها أو السفر للعلاج الطبي والتعليم. ووفقاً للمصري، فإن هذا يقوّض فكرة وجود موقف معتم معاداً لأمريكا في العالم العربي.

ولكن فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يشير المصري إلى أن التقييمات المتعلقة بالولايات المتحدة سلبية بصورة لا لبس فيها (خلافاً للتصورات الإيجابية العامة عن السياسة الخارجية الفرنسية). والأهم من هذا هو أن الجماهير في هذه الدول تعتبر دعم إسرائيل عنصراً رئيسياً للسياسة الخارجية الأمريكية. ويتضح هذا من حقيقة أنه في جميع الدول التي تم إجراء الاستطلاعات فيها، يعتبر اللوبي الصهيوني أهم لاعب في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، باستثناء مصر التي يأتي فيها اللوبي في المرتبة الثانية بعد الرئيس بوش. بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي 90% من المستجيبين في جميع العينات من الدول الخمس ليسوا راضين إطلاقاً عن طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الصراع العربي الإسرائيلي.

إلا أن رأول مارك غيريشت يعترض على الزعم القائل إن معاادة أمريكا تستند إلى عوامل سياسية لا ثقافية. ويقول غيريشت إنه يتضح من الكتابات السلفية التي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر أن مشاعر العداء لأمريكا تستمد جذورها من رفض القيم الثقافية الغربية. وبضيف أنه من المهم وضع مشاعر العداء العربية لأمريكا في منظور تاريخي،

وبالتحديد في سياق ما يعتبره اتجاهًا رئيسيًا نحو الإسلامية في الشرق الأوسط. ويقول غيريشت إنه على الرغم من أن الرزum بخلاف ذلك قد يكون مغرياً بالنسبة للبياليين العرب، إلا أن نتائج الانتخابات في جميع أنحاء المنطقة تبين أن الليبرالية في العالم العربي فقدت مكانتها لصالح النقد الأصولي الإسلامي، المدفوع برفض القيم الثقافية الغربية. علاوة على ذلك، يعتبر غيريشت معاوادة الصهيونية نتيجة ثانوية لمعاودة أمريكا، لا سبباً لها.

ورداً على ذلك، قدم مصطفى حمارنة تحليلًا تاريخياً بدليلاً لمشاعر العداء العربية نحو أمريكا، قائلاً إنه على مدى السنتين عاماً الماضية، اتخذت مشاعر العداء لأمريكا في المنطقة عدة أشكال أيديولوجية، وأن المرحلة الإسلامية ما هي إلا الشكل الثالث والأخير من الأشكال التي تجسد مشاعر العداء لأمريكا التي اجتاحت المنطقة خلال هذه الفترة. والأهم من ذلك، كما يقول، هو أن الدين لم يكن له دور في المرحلتين الأولى والثانية من معاوادة أمريكا اللتين سبقتا المرحلة الإسلامية الحالية، وهما: مرحلة القومية العربية العلمانية؛ ومرحلة اليسارية. ويضيف حمارنة أيضاً إن مشاعر العداء الكامنة تجاه أمريكا على مدى السنتين عاماً الماضية تمثل معارضة مستمرة للدعم الأمريكي للأنظمة العربية الاستبدادية والإسرائيلي. ويشدد على حقيقة أن استطلاعات الرأي التي أجريت في المنطقة بينت مرة بعد أخرى أهمية العامل الإسرائيلي. وعبر حمارنة عن خيبة أمله من حقيقة أنه على الرغم من أن المحللين وصناع السياسة الأمريكيين يظهرون اهتماماً كبيراً بظاهرة معاوادة العرب لأمريكا، إلا أنهم غالباً ما يتوجهون للأدلة التجريبية المتعلقة بهذه الظاهرة إذا كانت هذه الأدلة تتعارض مع تصوراتهم للمجتمعات العربية.

وفي معرض تناوله للآثار المترتبة على سياسة الولايات المتحدة جراء العداء لأمريكا في المنطقة، قال مايكل روبين من معهد المشروع الأمريكي إن أمريكا تواجه معضلة في استجابتها للرأي العام العربي، حيث يكون الأمريكيون "ممعونين إذا تدخلنا أو لم نتدخل" في الشرق الأوسط. ويجادل روبين بالقول إنه بالنظر إلى هذا السيناريو، قد تتصرف الولايات المتحدة أيضاً وفقاً لمصالحها الاستراتيجية. وفيما يخص القضية الإسرائيلية، يقول روبين إن ما يبدو دعماً غير مشروط لإسرائيل هو مجرد قرار عملي يستند إلى حقيقة أن تحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل أكثر أهمية على مستوى استراتيجي أعلى (وليس فقط على مستوى إقليمي) من التحالف مع دولة مثل سوريا. ولإعطاء مثال على ذلك، يشير إلى حقيقة أن علاقة الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل كانت مهمة في حل الخلاف بشأن بيع إسرائيل السلاح للصين.

وقبيل هذا الرأي بانتقادات حادة من المشاركيين من المنطقة، فقد فند حسن أبو نعمة، مدير المعهد الملكي للدراسات الدينية والسفير الأردني السابق لدى الأمم المتحدة، الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة اضطرت للتسلّح مع انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي من أجل الحفاظ على علاقة استراتيجية قوية معها. وانتقد أبو نعمة، بصورة خاصة، روبين بسبب اختزاله القضية إلى مسألة تقديم الولايات المتحدة دعمها إما لإسرائيل أو للعرب/الفلسطينيين، وقال إن قيام الولايات المتحدة بتقديم دعمها الكامل لطرف واحد ضد الطرف الآخر لا يخدم مصالحها الاستراتيجية. وفي الواقع، عبر العديد من المشاركيين من المنطقة عن شعورهم بالإحباط مما يعتبرونه دمج الولايات المتحدة مع

المصالح الإسرائيلية بنظر صناع السياسة الأميركيين. وأكد أبو نعمة أن المشكلة لا تكمن في دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، ‘بحد ذاته’، بل في دعمها لإسرائيل بوصفها منتهكة للقانون الدولي.

ويقول فريد كاغان إن التصورات للعداء لأمريكا في المنطقة، لا الحقائق المتعلقة بالعداء العربي لأمريكا، هي التي تشكل جزءاً كبيراً من المشكلة. ويشير إلى أنه في حين أن استطلاعات الرأي العام قد تكتشف وجودأغلبية معتدلة في العالم العربي، إلا أن هناك رسالة أخرى تصدر عن الجزيرة والمجموعات الدينية الأصولية. ويقول إن الدول تحكم بالرسائل التي تبعتها حضاراتها، محذراً من أنه ما لم تغير الرسالة المتبعة من العالم العربي، فقد يصبح العرب ضحايا العداء الأميركي للعرب، وليس العكس.

الآفاق المستقبلية للعراق

كان السؤال الحاسم الذي يحدد النقاش حول الآفاق المستقبلية للعراق هو: هل تستطيع الولايات المتحدة تحقيق النصر في العراق؟ فمسألة كيفية تعريف النصر على أحسن وجه تكمن في جوهر هذا السؤال. وفي نقاشه لهذه القضية، ركز فريد كاغان على آفاق إنشاء عراق آمن ومستقر لا يشكل خطاً على استقرار المنطقة. ولكن في حين أن الجميع تقريباً متفقون على أن إرساء الاستقرار والأمن في العراق مهم للعراق ولجيشه، يقول جمال سلطان إنه ينبغي تبني معايير إقليمية أوسع نطاقاً لتعريف النصر، خاصة بالنظر إلى أن للتدخل العسكري في العراق أهدافاً إقليمية واسعة أبعد من مجرد تغيير النظام.

واستعرض كاغان الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق. وهو يعزّو التغيير في إستراتيجية الولايات المتحدة في العراق إلى تزامن عدد من الأحداث معًا، وهي فوز الديمقراطيين في انتخابات الكونغرس، وعدم إحراز تقدم في ظل النهج السابق، ونشر تقرير بيكر-هاملتون. ويقول كاغان أنه في أواخر عام 2006، أصبح من الواضح أن استراتيجية الولايات المتحدة في العراق لا تؤتي بثمارها. وتبيّن ‘على وجه الخصوص’ أن محاولات الاستفادة من الشرطة العراقية شديدة الصعوبة. وكان يبدو أن الاستشهاد الدائم في واشنطن بقول لورانس العرب (“أن يفعلوا ذلك بصورة سيئة أفضل من أن تفعله بصورة جيدة”) لا يأخذ بالاعتبار حقيقة أن السلطة العراقية ما تزال بعيدة عن كونها منظمة مهنية غير طائفية ضرورية من أجل تحسين الوضع الأمني في العراق. ويقول كاغان إنه بالإضافة إلى هذا، لم يقدم تقرير بيكر-هاملتون للإدارة أية توصيات مفيدة. ويجادل بالقول إن التوصية الرئيسية الأولى للتقرير، أي أن تقييم الولايات المتحدة علاقات مع سوريا وإيران وتكسب تعاونهما لضمان أمن العراق، غير مقبولة بالنسبة للإدارة لأسباب عملية وأخرى تتعلق بالمبادئ. وبصورة أكثر تحديداً، فإن الإدارة ليست على استعداد لالتماس مساعدة إيران لكي لا تمنح النظام نفوذاً على الولايات المتحدة. ويقول كاغان أيضاً أن التوصية الرئيسية الثانية للتقرير، أي أن لا يتم تنفيذ عمليات مكافحة التمرد إلا عند الضرورة القصوى، لم تكن لازمة بما أن هذه السياسة مطبقة فعلاً. وكل

هذا يشير إلى الحاجة لتغيير جذري في اتجاه السياسة. ولتحقيق ذلك، جمع معهد المشروع الأمريكي عدداً من الجهات المعنية للنظر في جدوى زيادة التدخل الأمريكي في العراق، واقتصر بعض التوصيات التي ترتكز عليها استراتيجية العراق الجديدة بصورة أساسية.

يقول كاغان إن السمة الرئيسية لهذه الاستراتيجية الجديدة لا تمثل بزيادة عدد الجنود الأمريكيين، بل في تغيير النهج. فقد كان هناك تغييرات مهمة في الحملة الأمريكية في بغداد وخارجها. على سبيل المثال، ليس للجنود الأمريكيين حتى الآن وجود دائم في بغداد، بل ينتقلون إليها من قواعد خارج المدينة. وكان لهذا أثر كبير في الحد من قدرتهم على التفاعل مع السكان المحليين والحصول على معلومات استخبارية منهم. ويتضمن أحد عناصر الاستراتيجية الجديدة إقامة قواعد أمريكية عراقية مشتركة في جميع مقاطعات بغداد العشر. وتعمل القوات الأمريكية أيضاً من أجل كسب ثقة السكان المحليين والتعريف بمهمتها المتمثلة في تحسين الوضع الأمني. ويقول كاغان إن هذا النهج الجديد بدأ يؤتي ثماره فعلاً، حيث انخفض مستوى العنف في بغداد خلال الشهر الماضي.

ويؤكد كاغان أن الأهم من ذلك هو أن الاستراتيجية الجديدة ليست نهجاً عسكرياً بحتاً، بل خطة شاملة تتضمن عناصر اجتماعية، وسياسية، واقتصادية. ومع ذلك، يقول إنه نظراً لأن إحلال الأمن يعد شرطاً ضرورياً للتقدم الاجتماعي السياسي والاقتصادي في الدولة، كان لا بد من التركيز على الجانب العسكري في البداية.

وإلى جانب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، يشير كاغان إلى عدد من التطورات الأخرى التي تبشر بالخير بالنسبة للدولة. فأولاً، تحولت محافظة الأنبار من كونها المعلم الرئيسي للقاعدة إلى منطقة معادية للمنظمة. ويقول كاغان إن خسارة القاعدة لمحافظة الأنبار هو السبب وراء زيادة هجمات القاعدة مؤخراً في العراق، وتوقع انخفاض عمليات القتل التي تمارسها الميليشيات وهجمات القاعدة بحلول نهاية هذا العام. كما يؤكد أيضاً أن هناك عدداً من التطورات الإيجابية على الجبهة الصدرية. فقد تم قمع جيش المهدي وتطهير وزارة الداخلية (التي كان الصدريون يسيطرون عليها). علاوة على ذلك، تم اعتقال الكثير من الصدريين وأسر مدينة الصدر نفسها. ويقول كذلك إنه يتم إحراز تقدم على المسار السياسي، مشيراً إلى عدد من التطورات التي حدثت في السياسة العراقية، ويمكن تفسيرها على أنها تحرك بعيد عن الطائفية باتجاه المصالحة.

وانتقد سلطان تفسير كاغان لما يعنيه الفوز في العراق، واصفاً إياه بأنه ليس أكثر من مجرد عملية ناجحة لاحتواء الضرب. وفي الواقع، تسائل الشفافي فيما إذا كان يجب أن يكون العراق الضعيف ولكن المستقر جزءاً من تعريفنا للنصر. ويقول إنه يجب الآ يكون ذلك وأن للعراق القوي، وليس فقط المستقر، دوراً مهماً في إحلال الاستقرار في المنطقة.

وفي سياق مماثل، يقول أنوش إتشامي، من مدرسة الحكومة والشؤون الدولية في جامعة درهام، إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد انتصرت في العراق وفقاً لمعايير معينة (القضاء على الخطر العسكري لصدام، وتسويه مصداقية

البعشين، وإسقاط نظام مکروه)، إلا أنها خسرت من منظور الصورة الأكبر. فأولاً، أضعفت سياسات الولايات المتحدة في العراق إلى حد كبير، كما يقول أنوش، طبيعة الدولة متعددة الأعراق والديانات. ويقول إن علاوي يمثل "الأمل الأخير للحكمة العلمانية" للسياسة العراقية، وأن أداءه الضعيف في الانتخابات العراقية هو مؤشر على مدى الضرر الذي أصاب الهوية العراقية العلمانية. ويقول أنوش إن العراق سيظل، على الأرجح، دولة ضعيفة في المستقبل القريب، وأن هناك خطراً حقيقياً بأن يصبح دولة فاشلة دون سلطة مركبة يسهل اختراق حدودها، وذات قاعدة اجتماعية واقتصادية ضعيفة، وهوية مستمدّة من مصادر محلية (لا قومية). ولعل الأكثر أهمية من ذلك، كما يقول أنوش، هو أن "الحرب على الإرهاب" قد فشلت 'بصورة عامة' لأنها أدت إلى عسكرة العلاقات الإقليمية وومن ثم إلى تعزيز السياسة المتشكّكة في المنطقة، كما هو واضح من ظهور سياسيين مثل أحمدي نجاد.

وقد كانت احتمالية فشل العراق المخيفة مثار قلق بالغ لجميع الأطراف، حيث اتفق المشاركون من كل من الولايات المتحدة والمنطقة على الحاجة الملحة للحلول دون حدوث ذلك. فقد أشار مصطفى حمارنة إلى أن الحكومات في المنطقة شديدة القلق من عدم الاستقرار في العراق، وأنها ترى المساعدة في إحلال الاستقرار هناك. إلا أنه قال إن قدرتها على تقديم الدعم العلني للقوات الأمريكية في العراق محدودة، إلى حد كبير، بسبب الرأي العام المعادي للاحتلال الأمريكي للعراق، الذي أصبح أكثر عدائية بسبب سلسلة الأخطاء الأمريكية الطويلة هناك. واقترح حمارنة أن المساعدة غير العسكرية من الدول المجاورة أكثر عملية الآن من الناحية السياسية، وقد تمهد الطريق أمام التدخل العسكري / حفظ السلام في المستقبل.

البعد الإيراني

كانت قضية الأهمية المتزايدة للبعد الإيراني في سياسة الشرق الأوسط، وبصورة خاصة آثار ذلك على دور الولايات المتحدة في المنطقة، قضية رئيسية أخرى تم تناولها خلال المؤتمر.

دور العراق

بصورة عامة، يعتبر الدور المتغير لإيران في المنطقة وثيق الارتباط بالوضع في العراق. ففي حين كان العراق على مر التاريخ قوة موازنة مهمة لإيران، ومنطقة عازلة بين إيران وقلب الشرق الأوسط، يعتبرها بعض المحللين الآن مصدر قوة مهم لإيران. فعلى سبيل المثال، يقول جمال سلطان إن العراق أصبح الآن ممراً آمناً يمكن لإيران من خلاله التأثير في قلب الشرق الأوسط (وبصورة خاصة سوريا، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة). وبضيف قائلاً إن النفوذ الإيراني في العراق يجعل إيران أكثر فعالية من الولايات المتحدة، الأمر الذي سيتضاعف تأثيره السلبي في الخلافات المتعلقة بقدرات إيران النووية ودعمها لحزب الله وحماس.

إلا أن غيريشت يقول إنه من السابق لأوانه الاعتقاد بأن العراق يوفر فرصة لإيران للسيطرة على المنطقة، وأنه مع تحسن الوضع الأمني في العراق، قد يتبيّن أن العراق يشكّل تهديداً لإيران مع بدء ظهور الخلافات بين النظامين. ويقترح أنوش إتشامي أيضاً أن العراق "الجديد" قد يشكّل خطراً على النظام الإيراني، وبالتالي عن طريق تحدي سيطرة إيران على المذهب الشيعي. وبشير إلى حقيقة أن السيستاني، الذي يعتبر مرجعاً دينياً للكثير من الإيرانيين، ظهر فجأة الآن ليذكر إيران بالأهمية التاريخية لمدينة النجف. وهذا يشير إمكانية الاستقطاب المستقبلي للسيطرة المذهبية للشيعة.

الدبلوماسية والعلاقة الأمريكية الإيرانية

وعبر المشاركون أيضاً عن وجهات نظر مختلفة حول مدى احتمالية انتهاج واشنطن الخيار الدبلوماسي مع طهران. ويقول غيريشت إنه لو كانت إيران على استعداد للمشاركة في الجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة (حتى تحت رئاسة بوش)، لكن من الممكن أن تتوصل الدولتان إلى صفقة كبيرة. إلا أن النظام الإيراني، كما يقول، لن يسمح بعقد مثل هذه الصفقة مع الولايات المتحدة، لأنها معرض للخطر بسبب إصرار أمريكا على الدمقراطية التي تهدّد أساس النظام الإيراني الحالي. ويتفق محظوظ الزوييري مع الرأي القائل إن النخب الإيرانية (سواء المحافظة أو الإصلاحية) تعتبر الديمقراطية أداة لتحقيق صالح الولايات المتحدة، وتعتبر نظام إيران في "الديمقراطية الإسلامية" مقولاً.

إلا أن الزوييري يقول إن الفكرة القائلة أنه لا مجال للدبلوماسية مع إيران قائمة على عدم إدراك الفوارق الدقيقة للسياسة الإيرانية الداخلية. ويؤكد أن هناك مجموعتين من اللاعبين تسيطراً حالياً على السياسة الخارجية في إيران. ويطلق الزوييري على المجموعة الأولى اسم "المحافظين الجدد الإيرانيين". وتمثل هذه المجموعة حالياً اليمين في إيران، ولها روابط وثيقة مع الميليشيا التطوعية والحرس الثوري. ويقول الزوييري إن موقف المحافظين الجدد من الولايات المتحدة ملخص في البيان الذي أدلى به أحمدي نجاد في أول مؤتمر صحفي له كرئيس، حين قال "لا يحتاج إلى الولايات المتحدة". ويشير الزوييري إلى أنه على الرغم من أن المحافظين الجدد الإيرانيين لا ينتهزون سياسة خارجية عملية تجاه الغرب، إلا أنهم عميرون في تعاملهم مع الشرق.

ويطلق الزوييري على مجموعة اللاعبين الثانية التي تؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية اسم "الدبلوماسيين المهنيين"، ويقول إن هذه المجموعة مستعدة للتعامل، بصورة إيجابية، مع الولايات المتحدة (وقد فعلت هذا في الواقع في الأعوام من 1987-1995). ويقول الزوييري أن أجندته الدبلوماسيين المهنيين تتمثل بتعزيز مكانة إيران كلاعب إقليمية، وضمان الاعتراف بهذه المكانة-- كما يتضح من استخدامهم لخطاب "الأمة الإيرانية" و "المصالح الإيرانية". والأهم من هذا هو أن الزوييري يقول إن مجموعة اللاعبين هذه تعتقد أن إيران قادرة على تأمين هذا

الدور من خلال العمل مع الولايات المتحدة. ولكنه يشير كذلك إلى أن هذه المجموعة تعتبر الإدارة الأمريكية الحالية خطراً على استقرار النظام الإيراني.

الديمقراطية في الشرق الأوسط

هدفت هذه الجلسة إلى مناقشة آفاق الديمقراطية في المنطقة، وبصورة خاصة، الأدوار التي يمكن أن تلعبها الحركات الداخلية المحلية والولايات المتحدة في هذه العملية.

هل هناك حركة ديمقراطية داخلية محلية؟

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركات الداخلية المحلية في الديمقراطية في المنطقة هو من ضمن القضايا الرئيسية التي يجب تناولها في معرض دراسة آفاق الديمقراطية في المنطقة. ولدى الإجابة عن سؤال: "هل هناك حركة ديمقراطية داخلية محلية؟" قدم المشاركون مجموعة واسعة من الآراء التي تراوحت ما بين نعم قاطعة ولا حاسمة. ولكن على الرغم من تباعد وجهات النظر حول هذه القضية، كان المشاركون متفائلين بصورة عامة، بأن هناك مساحة للإصلاح الديمقراطي في المنطقة.

ويقول مايكل أورن، من مركز شاليم في القدس، مقدماً لمحات تاريخية عن الحاكمة في المنطقة، إن تاريخ الشرق الأوسط لا يدل على وجود مشاركة ديمقراطية. ومع أن وجهة النظر هذه متداولة في بعض الأوساط، إلا أن بعض المشاركين يعتقدون أنها تمثل وجهة نظر المستشرقين التقليديين حول الحاكمة في المنطقة. ويشير أورن إلى أنه على الرغم من شيوع بعض المفاهيم المتعلقة بالحاكمية الاستشارية (مثل الإجماع، والشوري) في الفترة التي سبقت العصر الحديث، إلا أنه لم يكن هناك مؤسسات ديمقراطية أولية خلال تلك الفترة بالمعنى المتعارف عليه في المجتمعات الغربية. فقد تم إدخال النماذج الأولية من المؤسسات البرلمانية إلى المنطقة بعد ذلك بكثير؛ أي خلال عهد التنظيمات للحكم العثماني في القرن التاسع عشر، ولكن حتى في ذلك الوقت، لم تكن هناك انتخابات حقيقية في المنطقة. كما يقول أيضاً إنه على الرغم من أن القوى الاستعمارية الأوروبية أدخلت الأنظمة البرلمانية الدستورية إلى المنطقة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، إلا أنها كانت تهدف في أغلب الأحيان، إلى المصادقة التلقائية على قرارات الضباط الاستعماريين. وأخيراً تسببت سرعة إنهاء الاستعمار بظهور الأنظمة الاستبدادية في أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من وجود برلمانات في بعض هذه الأنظمة، إلا أن هذه البرلمانات لم تكن تمتلك صلاحيات فعلية. ويقارن أورن بين تاريخ الحاكمة هذا بالأنظمة الموجودة في المجتمعات الغربية حيث تطورت الحاكمة الديمقراطية على مدى 700 عام، ويتساءل فيما إذا كان من المنطقي توقع تطور الديمقراطية في الشرق الأوسط خلال فترة قصيرة من الزمن.

ومع ذلك، قيل إن عدم ممارسة الديمقراطية على مر التاريخ من قبل شعوب المنطقة لا يحول بالضرورة دون إرساء الديمقراطية. ووفقاً لمصطفى حمارنة، لا توجد حركات ديمقراطية لدى شعوب الشرق الأوسط، ولكن من الممكن أن تظهر حركة من هذا النوع خلال فترة قصيرة من الزمن. ويجادل بالقول إنه لم يكن في إسبانيا والبرتغال حركات ديمقراطية قوية في الخمسينيات والستينيات، ومع ذلك تمكنا بنجاح من تبني أنظمة الحكميةديمقراطية خلال فترة زمنية قصيرة. وبصيغ أن الشيء ذاته ينطبق على معظم دول أمريكا اللاتينية. وبصورة مماثلة، يقول جمال سلطان إن تجربة دول أخرى تبيّن أنه غالباً ما تم تبني الديمقراطية بوصفها طريق خلافات النخب المختلفة، وليس بوصفها تعبيراً عن القيم الديمقراطية. ويقول سلطان إن هذا يوحي بأن الحركة الجماهيرية المحلية لا تهدف بالضرورة إلى إرساء الديمقراطية.

وفي المقابل، أكد عدد من المشاركيين أن هناك حركة ديمقراطية لشعوب المنطقة. فقد قال عضو مجلس الأعيان الأردني، طاهر المصري، إن هناك حركة ديمقراطية محلية تزداد قوة يوماً بعد يوم وتعمل على بناء قاعدة دعم لها. ولكنه قال إنه ما يزال أمام هذه الحركة شوطاً طويلاً لقطعه فيما يتعلق بمؤسسة نفسها (عن طريق تقوية الأحزاب السياسية) بحيث تصبح أداة فعالة تمكن الأغلبية الصامدة (المعتدلة) من التعبير عن نفسها. كما قال جمال خاشقجي إن هناك حركة ديمقراطية لشعوب الشرق الأوسط. وأشار إلى أن التفسير المتعارف عليه لمفهوم الحركة الديمقراطية يعني ضمناً حركة ليبرالية تدريجية، وفي حين أن مثل هذه الحركة موجودة في المنطقة، إلا أنها لا تلعب دوراً رئيسياً في العملية السياسية. فحزبا الوفد والعد في مصر مثلاً هما حركتا ديمقراطية بالمعنى التقليدي، وفي حين أن معظم المصريين يعرفونهما، إلا أن الأغلبية العظمى لا تعرف شيئاً عن برامجهما السياسية.

وكانت قضية أهمية الإسلام السياسي بوصفه الحركة السياسية الجماهيرية المعاصرة الوحيدة في المنطقة اليوم موضوع نقاش متكرر. ويقول خاشقجي إنه في حين أن مثل هذه الحركات قد لا تتفق وتعريفات الليبرالية للحركة الديمقراطية، إلا أن الحركات الإسلامية السائدة تريد استخدام العملية السياسية لاكتساب السلطة السياسية، مما يوحي أنها قد تلعب دوراً مهماً في عملية الديمقراطية. وعبر خاشقجي عنأسفه من رفض الليبراليين هذه الحركات بوصفها غير ديمقراطية بدلًا من تشجيعها على أن تصبح أكثر ديمقراطية. ويقترح أنه من أجل تشجيع الحركات الإسلامية على أن تصبح أكثر ديمقراطية، من المهم أن تشعرها النخب السياسية في المنطقة بالاحترام بدلًا من أن تستخف بها. ويقول خاشقجي إن النخب السياسية في جميع الأنظمة العربية، باستثناء الأردن، تتخذ موقفاً متغطرساً من الحركات الإسلامية، وأن هذا لا يؤدي إلا إلى إبعاد الإسلاميين وتحويلهم إلى متطرفين. ويستعين طاهر المصري بالتجربة الأردنية لتوضيح الطريقة التي يمكن من خلالها إشراك المسلمين في العملية السياسية أن يشجعوا على الالتزام بالدستور والإصلاحات الديمقراطية. ويقول إن ما يدل على صحة كلامه هو أن جهة العمل الإسلامية □ في الأردن تلعب دوراً نسطاً في أجندـة الانفتاح السياسي للحكومة.

وفي حين أن خليل الشقافي يؤيد أيضاً "إشراك المعتدلين"، إلا أنه يقول أنه من المهم التمييز بين فتئين من الإسلاميين في الشرق الأوسط. فمن جهة، هناك المجموعات التي يمكن وصفها بأنها تمثل الحركة الإسلامية المتطرفة العنيفة، مثل القاعدة. ومن جهة أخرى، هناك الإسلام السياسي الذي يمثل فروع الإخوان المسلمين، مثل حماس. ويقول الشقافي إن الولايات المتحدة تفرق بوضوح بين الفتئتين في العراق وفلسطين، مما يسمح للفلسطينيين، ولكن ليس للعراق، بالمشاركة في العملية السياسية الرسمية. ويضيف أن هذا النهج قد أثبت نجاحه في جعل حماس معتدلة، ولا بد من مواصلته.

نماذج للديمقراطية

لدى مناقشة طرق دفع مسيرة الديمقراطية في المنطقة، شدد المشاركون من المنطقة، 'بصورة خاصة' على أهمية تبني نهج شمولي للديمقراطية، بدلاً من التركيز فقط على الانتخابات. وقال طاهر المصري إنه من المهم إدراك أن الإجراءات التي تم اتخاذها للوصول إلى الانفتاح السياسي سطحية إلى حد كبير، حتى في الدول العربية التي بنت الإصلاحات الديمقراطية. ويقول إن وراء واجهة الإصلاح، ما تزال آليات عمل الدولة الداخلية غير ديمقراطية، إذ ما يزال منصب رئيس المخابرات مثلاً منصباً بالغ الأهمية في معظم الأنظمة. وفي سياق مماثل، حذر أنوش إنشامي من ترويج الفكرة الخطيرة القائلة إن الديمقراطية متعلقة فقط بالفوز في الانتخابات.

ويشير حمارنة إلى أنه على الرغم من أن استطلاعات الرأي في المنطقة تظهر عادةً أن الجماهير العربية لا تعتبر الديمقراطية أولوية، ولكن حين يتم تجزئة الحكومة الديمقراطية إلى عناصرها (مثل حكم القانون والمساءلة.. وغيرها)، تتصعد الإصلاحات الديمقراطية لتترأس قائمة أولويات الجماهير. وفي الواقع، اقترح بعض المشاركون أن نهج الحكومة الرشيدة قد يسهم بصورة عظيمة في ديمقراطية المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشير إنشامي إلى أنه يمكن اعتبار الديمقراطية بوصفها تؤدي عدداً من المهام المختلفة. ويمكن تصورها بطريقة مختلفة بوصفها آلية للتمكين، ونظماماً لإدارة الدولة بفعالية، وآلية لإيجاد التنافس على السلطة. ويقول إنه يمكن تفكيك هذه المهام وإعادة صياغتها وفقاً لإطار "الحكومة رشيدة" مفید سیاسیا، لأنه أقل تسيساً وأقل تفجراً من لغة الديمقراطية. علاوة على ذلك، يؤكد أن إطار الحكومة الرشيدة يقدم نهجاً أكثر شمولاً للديمقراطية مشيراً إلى أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد حكم الأغلبية.

وفي معرض مناقشه لطرق دفع مسيرة الديمقراطية في المنطقة، يشير خاشقجي إلى اختلاف مهم بين الأنظمة القابلة للإصلاح وتلك غير القابلة للإصلاح في الشرق الأوسط. ويقول إن معظم الأنظمة، بما في ذلك السعودية والأردن، قابلة للإصلاح، وأنه يمكن تحقيق الديمقراطية في تلك الدول من خلال التحرير السياسي التدريجي. إلا أن قضية كيفية إحداث التغيير السياسي في الأنظمة الضعيفة أصعب بكثير.

وفيما يتعلّق بموضوع الأنظمة الضعيفة، يقول حمارنة إن احتلال العراق أظهر أن تغيير النظام ليس إستراتيجية دمقرطة صالحة بالنسبة لهذه الدول. إلا أن مايكل روبين يقول إن الوضع في العراق قد لا يكون كائناً كما يبدو عليه، وأنه ربما يكون من المفید عقد مقارنة بين تجربتي العراق وكوريا الجنوبيّة. ويقول روبين أن هناك الكثير من أوجه التشابه بين حالة العراق وحالة كوريا الجنوبيّة. فأولاً، وكما قال بول ولوفيتز، لم يكن لكوريا أي تاريخ في المشاركة الديمقراطية قبل الحرب الكورية. وثانياً، يشير روبين إلى حقيقة أن تدخل ترومان في كوريا الجنوبيّة كان غير شعبياً على الإطلاق في ذلك الوقت، وكان يعتبر على نطاق واسع بأنه ساذج. وبالرغم من أن التحول إلى الديمقراطية في كوريا الجنوبيّة كان بطبيعة الحال، إلا أن روبين يشير إلى أن الولايات المتحدة الآن راضية عن نظام كوريا الجنوبيّة أكثر من كوريا الشماليّة. إلا أن إنشامي شكك في تقييم روبين الإيجابي لتجربة كوريا الجنوبيّة، مشيراً إلى أن الدمقرطة في كوريا الجنوبيّة لم تتحقق إلا بعد سلسلة طويلة من الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة جداً، وأن هذا لا يمثل نموذجاً يجب أن يحتذى به في الشرق الأوسط.

الاستنتاجات

أظهرت المناقشات التي تم عقدها خلال هذا المؤتمر بوضوح أن تصورات أغلبية المحللين في الشرق الأوسط والمحللين الأميركيين من "المحافظين الجدد" عن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مختلفة بصورة جوهريّة. فمن جهة، يرى المحللون من المنطقة أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتشكل استناداً لمعتقدات أيديولوجية حول المنطقة وتأثير جماعات المصالح الخاصة، مثل اللوبي الصهيوني. من جهة أخرى، يرى المحللون من المحافظين الجدد سياسة الولايات المتحدة في المنطقة باعتبارها عملية وقائمة على المصالح الاستراتيجية الشرعية للولايات المتحدة. وقد ساعدت مشاركة عدد أكبر من المحللين الأميركيين "اليساريين" على إلقاء الضوء على الدور المهم الذي تلعبه الضغوط السياسية المحلية والمنافسة في التأثير على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ولكن على الرغم من تباعد وجهات نظر المشاركون حول الكثير من القضايا، إلا أن المؤتمر تميز، وفقاً لوصف فريد كاغان، "بنقاش عالي المستوى". وفي حين لم يحقق المؤتمر الكثير في إطار الإجماع بين قطبي الآراء، إلا أنه ساعد على تعرية الأطر والافتراضات المختلفة التي تشكّل آراء هؤلاء المحللين المختلفين، مشجعاً من ثم على المزيد من النقاش البناء بين الطرفين. وفي الواقع، عبر كل من راؤول مارك غيريشت ومصطفى حمارنة في تعليقاتهما الخاتمية عن ضرورة تطوير هذا النقاش عن طريق عقد مناقشات منتظمة أصغر وأكثر تركيزاً.

تقرير من إعداد ثريا الرئيس، الباحثة المساعدة في مركز الدراسات الإستراتيجية.